

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة باجراء المحاكمة واصدار الحكم باسم

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٠٧

حضره صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

رقم القرار :

عبد الله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

احمد ابو الغنم ، رakan حلوش ، غازي عازر ، كامل الحباشنه

الممیز ضده

الممیز

الحق العام

وكيله المحامي

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن

محكمة امن الدولة بالقضية رقم ٢٠٠٠/٣٨٣ فصل ٢٠٠٠/١١/١ والقاضي بادانة

المتهم عدنان شوكت باش بجنایة نقل مادة مخدرة (هیروین) بقصد الاتجار

المعاقب عليها بالمادة ١١/٨ من قانون المخدرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ، والحكم

عليه بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشره سنه وغرامه عشرة الاف

دينار والرسوم ومصادره كمية الهیروین المضبوطة والشاحنة المستخدمة في نقل

المخدرات .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - لم تناقش محكمة امن الدولة كافة اركان الجريمه وعلى وجه الاخص الركن

المعنوي حيث لم يثبت للمحكمة علم الممیز الاكيده بوجود هذه المواد

المخدرة داخل المقطره التي يجرها لغايات ايصالها الى عمان .

٢ - اخطأت محكمة امن الدوله بعدم توفير الوسائل القانونيه للمميز ليقدم ببيانه .

٣ - اخطأت محكمة امن الدوله في يوم التثبت من اقوال المميز حيث افاد المميز بأن المقطوره التي قام بسحبها الى عمان من تركيا لا تعود له وان المقطوره بالإضافة الى كافة ما كانت محمله كانت جاهزة ولم يتم تفتيشها ولقد قام بنقل هذه المقطوره مقابل (٥٠٠٠) خمسة الاف دولار امريكي ولم تثبت المحكمة لما سبق لأصبح في حكم اليقين اعلان براءة المميز .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
والزام المميز ضده المصارييف والرسوم والاتعاب .

بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢ قدم النائب العام لدى محكمة امن الدوله مطالعه خطيه طلب في
نهايتها تأييد الحكم المميز .

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٧ قدم رئيس النيابه العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول
التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

lawpedia.jo

بعد التدقيق والمداوله نجد ان الواقع الذي توصلت اليها محكمة الجنائيات الكبرى نتيجة وزن البينة تلخص في ان المتهم الاول - المميز - تركي الجنسية ويعمل سائق على سيارة شاحنه يملكها تحمل لوحة ارقام تركيه والمقطوره رقم على نقل البضائع من تركيا الى الاردن عبر سوريا ويرتبط المتهم الاول بعلاقة صداقه مع المتهم الثاني التركي الجنسية ، وخلال شهر اذار من عام ٢٠٠٠ عرض المتهم الثاني على المتهم الاول ان يقوم بتحميل كمية من المخدرات الى الاردن بسيارته الشاحنه وبلغه ان

الكميه عباره عن (٢١٤) مكعب تبلغ وزنها (١٠٧ كغم) . وقد جرى الاتفاق بين المتهمين الاول والثاني ان تكون اجرة المتهم الاول عن نقل كمية المخدرات الى الاردن (٥٠٠٠) دولار امريكي يستلمها المتهم الاول من عمان من الشخص الذي يستلم منه كمية المخدرات ، وعلى ضوء الاتفاق ومع بداية شهر نيسان من عام ٢٠٠٠ قام المتهم الثاني بتجهيز المقطوره لتحميلها بالاخشاب ، والتى المتهم الاول بالمتهم الثاني في منطقة قريبة من مدينة انطاكية ، حيث كان المتهم الثاني قد احضر بسيارته الخاصه كمية المخدرات المنوي تهريبها وهي (١٠٧ كغم) من الهيروين ، وهناك قام المتهمان الاول والثاني بائزال كمية الهيروين من سيارة المتهم الثاني ، وعملا على تخزين الكمية من الصينية التي تربط رأس السياره الشاحنة مع الذيل ، وتم الاتفاق بينهما انه بعد وصول المتهم الى عمان مع كمية الهيروين ان يقوم بالاتصال مع المتهم الثاني على هاتفه الخلوي ليقوم بارسال شخص اليه لاستلام كمية الهيروين وبعدها غادر المتهم الاول الاراضي التركيه الى الاردن عبر سوريا .

وبتاريخ ٤/٤/٢٠٠٠ وصل المتهم الاول بسيارته الشاحنه الى مركز حدود جابر ، وبتاريخ ٤/٧/٢٠٠٠ تم تفتيش السيارة من قبل رجال الجمارك في المركز الحدودي وتم ضبط كمية الهيروين ، والبالغ وزنها ١٠٧ كغم ، ويفحص عينة من المادة المضبوطة تبين انها تحتوى على مادة الديامورفين المعروفة بالهيروين .

وفي ذلك ، وعن السبب الاول من اسباب التمييز والمتتعلق بعدم مناقشه محكمة امن الدولة كافة اركان الجريمه وعلى الاخص الركن المعنوي حيث لم يثبت للمحكمة علم العسيرة الاكيد بوجود هذه المواد المخدره داخل المقطوره التي كان يجرها لغايات ايصالها الى عمان .

ان الطعن على هذا الوجه مردود ذلك لأن محكمة امن الدولة بما لها من حق في تقدير وزن البيانات عملاً بالمادة (١٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائيه قنعت من البيمه التي قدمتها النيابه العامه ان المتهم الاول - المميز - قد قام بنقل كمية الهيروين المضبوطة والبالغ وزنها (١٠٧) كيلوغرامات من تركيا عبر سوريا الى الاراضي الاردنيه لقاء اجرة

مقدارها خمسة الاف دولار تسلّمها بعد تسلّمه كمية الهيروين الى اشخاص في عمان ، كما قنعت ايضاً بأنه كان يعلم ان المادة التي قام بنقلها هي من المخدرات المحظورة ، وان النقل كان لغايات الاتجار بها .

وحيث انها للوصول الى هذه القناعه ناقشت ادلة الدعوى مناقشة سلبية واستخلصت النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي اليه هذه الادله ، كما انها استظهرت في حكمها أركان الجريمه التي ادين بها استظهاراً صحيحاً بما يوفر شرط التجريم بجنائية نقل مادة مخدرة (هيروين) بقصد الاتجار المعقاب عليه وفقاً للمادة ١٠٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

فإن ما يبني على ذلك ، ان الحكم المميز بما قضى به يتفق واحكام القانون مما يتبعه معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ، المتعلق بتخطئة محكمة امن الدولة من حيث عدم تعينها مترجماً فيما بين المميز وبين أي من المحامين اللذين عينتهم المحكمة .

ان القانون أوجب في المادة ٢٢٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية على رئيس المحكمة ان يعين ترجماناً لا يقل عمره عن الثامنة عشر اذا كان المتهم لا يحسن التكلم باللغة العربية ليترجم فيما بينه وبين المحكمة . ولا يوجد نص قانوني يلزم المحكمة بتعيين ترجمان ليترجم فيما بين المتهم الذي لا يحسن التكلم باللغة العربية وبين المحامي الذي تعينه المحكمة للدفاع عن المتهم .

وبذلك فان هذا السبب واجب الرد .

وعن السبب الثالث وحاصله الطعن بتخطئة محكمة امن الدولة من حيث عدم تثبيتها من اقوال المميز بأن المقطوره التي قام بسحبها من تركيا الى عمان لا تعود له .

ان الطعن على هذا الوجه لا اثر له على ما قنعت به محكمة امن الدولة من ان المتهم
قام بنقل كمية الهيروين المضبوطة من تركيا الى الارضي الاردني عبر سوريا مقابل اجرة
يتسلمهما بعد تسلمه الكمية الى اشخاص في عمان ، وانه يعلم ان المادة التي قام بنقلها هي
مخدرات محظورة ، وان النقل كان لغایات الاتجار بها ، سواء أكانت وسيلة النقل تعود له أم
لغيره فإن ذلك لا يؤثر على تجريمه بالجناية التي جرم بها ، ولذا فإن هذا السبب واجب
الرد .

وعليه نقرر بالاجماع رد التمييز وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/١٧

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس المكتب

دق
مض

lawpedia.jo